

تقرير لجنة المراجعة والالتزام عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م

عقدت لجنة المراجعة والالتزام خلال العام 2021م ستة اجتماعات تضمنت بحث ومناقشة الموضوعات المدرجة بخطتها السنوية المعتمدة من مجلس الإدارة، بالإضافة إلى موضوعات أخرى ذات صلة.

الجدول التالي يوضح تواريخ انعقاد الاجتماعات وبيانات الحضور لاجتماعات اللجنة خلال العام 2021م:

رقم الاجتماع	التاريخ	عدد الحضور	رقم الاجتماع	التاريخ	عدد الحضور
الاجتماع الأول	31 يناير	جميع أعضاء اللجنة	الاجتماع الرابع	29 يوليو	جميع أعضاء اللجنة
الاجتماع الثاني	18 أبريل	جميع أعضاء اللجنة	الاجتماع الخامس	21 أكتوبر	جميع أعضاء اللجنة
الاجتماع الثالث	10 يونيو	جميع أعضاء اللجنة	الاجتماع السادس	21 نوفمبر	جميع أعضاء اللجنة

وتتكون لجنة المراجعة والالتزام من خمسة أعضاء، عضوين من مجلس إدارة المصرف وثلاثة أعضاء مستقلين.

أعضاء لجنة المراجعة والالتزام بمصرف الراجحي المملكة العربية السعودية	
الاسم	العضوية
عبد اللطيف بن علي السيف	رئيس اللجنة و عضو مجلس الإدارة
رائد بن عبد الله التميمي	عضو اللجنة و عضو مجلس الإدارة
الدكتور. عبد الله بن علي المنيف	عضو اللجنة
فراج بن منصور أبو ثنين	عضو اللجنة
وليد بن عبد الله تميرك	عضو اللجنة

فيما يلي ملخص لأعمال لجنة المراجعة والالتزام للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021م، مشتملا على أبرز أنشطتها والاعمال التي قامت بها اللجنة وتابعتها في إطار تنفيذ لائحته المعتمدة من الجمعية العامة للمصرف.

أولاً: القوائم المالية للمصرف.

ناقشت اللجنة خلال عدد من اجتماعاتها القوائم المالية المرحلية الربعية والسنوية الموحدة للمصرف للعام 2021م حيث تم من خلالها مناقشة عدد من الموضوعات ذات العلاقة مع الإدارة التنفيذية والمراجعين الخارجيين وهي على النحو التالي:

- مناقشة نتائج القوائم المالية الربعية الموحدة للمصرف مع المراجعين الخارجيين والإدارة التنفيذية.
- مناقشة نتائج القوائم المالية السنوية الموحدة للمصرف كما في 2021/12/31م مع المراجعين الخارجيين والإدارة التنفيذية.
- متابعة استمرار أمر المعالجة المحاسبية للزكاة مع الجهات المسؤولة اخذاً بعين الاعتبار التوجيهات الصادرة من البنك المركزي السعودي.
- متابعة نتائج العمل على استرداد ضريبة القيمة المضافة من وزارة الإسكان وذلك مقابل ضريبة القيمة المضافة التي قد دفعها المصرف مسبقاً عن العملاء من المسكن الأول.
- متابعة وتوجيه من اللجنة بالالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية مع ضرورة تضمين الإفصاحات المطلوبة فيما يخص المعالجة المحاسبية لتأجيل الأقساط.

- الاطلاع على منهجية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وتقييم الأثر الحاصل من COVID – 19 خلال العام 2021م لمصرفية الأفراد والشركات.
- استعراض القضايا القانونية العالقة ذات التأثير في القوائم المالية للمصرف وكفاية المخصصات ذات العلاقة.
- مناقشة نتائج تأثير تمديد البنك المركزي السعودي لبرنامج تأجيل الأقساط لدعم قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمواجهة الأثر المترتبة عن (COVID 19-).
- مناقشة عدد من القضايا مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك حول المعالجة التاريخية للمصرف لضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بالعقارات الممولة لمشتري المنزل الأول.

ثانياً: المراجعين الخارجيين

- استعراض ومناقشة خطاب الإدارة السنوي الصادر عن المراجعين الخارجيين للعام 2021م والملاحظات التي تضمنها التقرير ومناقشة ومتابعة ردود الإدارة التنفيذية حولها والتقدم في تنفيذ الخطط التصحيحية ذات العلاقة.
- مناقشة العروض المستلمة من مكاتب المحاسبين القانونيين، والتوصية باختيار المراجعين الخارجيين لمراجعة القوائم المالية للمصرف للعام المالي 2022م للمملكة والأردن والكويت.
- استعراض ومناقشة خطة المراجعين الخارجيين للعام 2022م والموافقة عليها بما في ذلك أهداف ومنهجية وخطة تقديم خدمات المراجعة الربعية والسنوية وفريق المراجعين الخارجيين والادوار المناطة بهم، كذلك متطلبات وتأكيد الاستقلالية والأخلاق المهنية وعدد من المتطلبات الأخرى.
- التحقق من استقلالية المراجعين الخارجيين.
- الاطلاع على الإفصاح المقدم من قبل المراجع الخارجي KPMG حول عدد من الخدمات المقدمة خارج نطاق أعماله المرتبطة بخدمات المراجعة الربعية والسنوية للقوائم المالية ومناقشة ذلك للتأكد من عدم تأثيرها على استقلالية المراجع الخارجي وكذلك عدم وجود ما يتعارض مع الأنظمة والتشريعات ذات الصلة، وبناء عليه تم تقديم عدد من التوصيات حيال ذلك.

ثالثاً: المراجعة الداخلية

- تابعت لجنة المراجعة والالتزام نتائج أعمال مجموعة المراجعة الداخلية ومستوى التقدم في أعمال المجموعة وفق الخطة المعتمدة لعام 2021م، وناقشت أبرز الملاحظات. كما اعتمدت عدد من اللوائح والسياسات ذات الصلة والمرتبطة بأعمال المجموعة وفقاً لما يلي:
- مناقشة واعتماد خطة مجموعة المراجعة الداخلية الاستراتيجية للأعوام 2022-2024م والمبادرات ومؤشرات قياس الأداء المرتبطة بها بما في ذلك الفروع الدولية في الكويت والأردن.
- مناقشة أهم نتائج أعمال المراجعة الداخلية للعام 2021م لقطاعات البنك المختلفة والفروع الدولية وكذلك التقارير الخاصة بمجموعة المراجعة الداخلية وتقديم التوصيات اللازمة لذلك.
- متابعة نتائج التقدم في تنفيذ الملاحظات والتوصيات الصادرة من المراجعة الداخلية من قبل الإدارات التنفيذية والفروع الدولية وتم تقديم عدد من التوصيات اللازمة حيال ذلك.
- توجيه المراجعة الداخلية لمتابعة جميع الملاحظات الواردة في خطاب الإدارة السنوي لعام 2021م والصادر عن المراجعين الخارجيين.
- اعتماد معايير وأهداف الأداء الخاصة برئيس المراجعة الداخلية للعام 2022م.
- تأكيد فاعلية واستقلالية المراجعة الداخلية والتأكد من عدم وجود أي قيود على نطاق عملهم.
- مراجعة لائحة لجنة المراجعة والتوصية باعتمادها.
- مراجعة واعتماد ميثاق إدارة المراجعة الداخلية وفقاً للمستجدات التي تتطلب تحديثه بشكل دوري.
- متابعة مستوى كفاية راس المال البشري لمجموعة المراجعة الداخلية في المصرف وفروعه الدولية بما في ذلك متابعة التقدم في توظيف الكوادر المؤهلة على الوظائف الشاغرة في قطاع المراجعة الداخلية.
- متابعة التطور في استخدام وسائل وأدوات قطاع المراجعة الداخلية في مجالات إدارة مهام المراجعة والأوراق الالكترونية.
- الاطلاع على اعتمادات لجنة الرقابة الداخلية في تعديل تاريخ معالجة عدد من الملاحظات وفقاً لعدد من المبررات المرتبطة بها.



رابعاً: مجموعة الالتزام.

تابعت لجنة المراجعة والالتزام نتائج أعمال مجموعة الالتزام ومستوى التقدم في أعمال المجموعة وفق الخطة المعتمدة لعام 2021م، وناقشت أبرز الملاحظات. كما اعتمدت عدد من اللوائح والسياسات ذات الصلة. فيما يلي أبرز التوصيات والقرارات المرتبطة بأعمال المجموعة وفقاً لما يلي:

- العمل على رفع مستوى الالتزام بالأنظمة والتعليمات الصادرة من البنك المركزي السعودي ومن الجهات التشريعية الإشرافية في المملكة العربية السعودية ذات العلاقة بأعمال المصرف.
- الحث باستمرار على تعزيز ثقافة الالتزام في المصرف لما لذلك من دور أساس في درء مخاطر عدم الالتزام، وبوجه خاص المخاطر النظامية ومخاطر السمعة ومخاطر العقوبات المالية.
- دعم مجموعة الالتزام عند تسلمها لمهام إدارة مكافحة الاحتيال من مجموعة المخاطر، ومتابعة سير عملها من خلال التقارير الدورية.
- متابعة ودعم مجموعة الالتزام فيما يخص كفاية الموظفين بما يتناسب مع توجيهات البنك المركزي السعودي وحاجات العمل لكلاً من ادارة الالتزام وإدارة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، ومكافحة التستر التجاري، ومكافحة الرشوة والفساد ومكافحة الاحتيال.
- متابعة أداء المصرف في تنفيذ خطة مجموعة الالتزام حول التدريب والتوعية وعلى الجهود المبذولة من قبل المجموعة بالتعاون مع اكااديمية الراجحي للتدريب.
- متابعة زيارة البنك المركزي التفتيشية لمجموعة الالتزام وتقديم الدعم الكامل وتوفير كافة متطلبات فريق التفتيش ومتابعة سير إقفال الملاحظات المرصودة من قبل فريق التفتيش وسرعة معالجتها وفقاً للتواريخ المستهدفة.
- المتابعة مع فريق التفتيش من البنك المركزي السعودي فيما يتعلق ببرنامج الفحص الموضوعي لجودة البيانات أو أي من برامج الفحص المنفذة على المصرف وتسهيل مهمة عملهم.
- الاطلاع خلال الاجتماعات على كافة الغرامات الواردة من البنك المركزي السعودي والجهات التشريعية الأخرى واستعراض مجهودات مجموعة الالتزام في الحد من الغرامات خلال العام 2021م والتوجيه ببذل جهود أكبر لتجنب ذلك.
- مناقشة خطة سير المشاريع القائمة لتطوير الأنظمة الآلية في مجموعة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية ودعمها بالموازنات اللازمة لإكمال تنفيذها.
- المناقشة بشكل مستمر لأعمال ادارة مكافحة الجرائم المالية وتقييم أداء نظام الرقابة الآلي (SAS) وأعمال مكافحة الاحتيال المالي وأهم حالات الإبلاغ عن المخالفات (صفارة الإنذار).
- مناقشة واعتماد عدد من سياسات مجموعة الالتزام خلال العام 2021م ورفع التوصية إلى مجلس الإدارة للاعتماد.
- العمل على تطبيق أفضل الممارسات في مجال مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة الاحتيال المالي ومكافحة الرشوة والفساد، والتستر التجاري، وصفارة الإنذار (الإبلاغ عن المخالفات).
- اعتماد اللجنة لهيكل المحدث لمجموعة الالتزام عام 2021م والذي يتضمن استحداث إدارات جديدة في المجموعة والتوجيه بطلب تضمين أعداد الموظفين في كل إدارة/وحدة لدى مجموعة الالتزام.
- الاطلاع والمتابعة بشكل مستمر والتوجيه بالرفع وبشكل مستعجل ودقيق عن أي تحديات أو قصور أو تأخير من قبل مجموعات العمل ذات العلاقة بمعالجة الملاحظات المرصودة أو تكرارها.
- مناقشة واستعراض ما يخص الفروع الدولية بشكل مستمر والتوجيه بتنفيذ الزيارات الميدانية وفق الخطة المتبعة.
- مناقشة واعتماد برنامج وخطة مجموعة الالتزام ومكافحة الجرائم المالية للعام 2021م.
- الاطلاع على أهم الأنظمة والتعليمات واللوائح الصادرة عن البنك المركزي السعودي على سبيل المثال "مسودة نظام مراقبة البنوك، مبادئ الالتزام، مبادئ مكافحة الاحتيال".
- مناقشة وتحديث لائحة لجنة الالتزام في المملكة العربية السعودية والفروع الدولية (الأردن والكويت).

خامساً: المجموعة الشرعية.

- استعرضت اللجنة نتائج التدقيق الشرعي، ومستوى التقدم في أعمال إدارة الرقابة الشرعية وفق الخطة المعتمدة لعام 2021م، كما ناقشت أبرز الملاحظات المتعلقة بالمنتجات ومستوى التقدم في معالجتها.

سادساً: موضوعات أخرى.

- ناقشت اللجنة مع مجموعة الموارد البشرية في المصرف وممثلي شركتي (PWC) و (Clever Chance) تساؤلاتها فيما يخص صندوق الموظفين وقدمت التوصيات اللازمة حيال ذلك.
- تم الاطلاع على خطة استراتيجية المصرف لإدارة البيانات والتحليل والذكاء الاصطناعي والمشاريع الرئيسية المتعلقة بالبنية التحتية للبيانات وحكومة البيانات وكذلك المتطلبات التشريعية المتعلقة وقدمت التوصيات اللازمة حيال ذلك.
- متابعة سير العمل على تنفيذ المتطلبات الخاصة بنظام معاملات الأطراف ذات العلاقة والتنسيق ليتم الانتهاء من تطبيق النظام الآلي بواسطة إدارة تقنية المعلومات وفق الأولويات والموارد المتاحة.
- ناقشت اللجنة مع مجموعة الخزينة التقييم الرسمي على نطاق العمل من حيث قائمة المنتجات والحوكمة والمخاطر الرئيسية بالإضافة لاستراتيجية التحوط والبنية التحتية واطلعت على الإجراءات المتبعة لتسعير المنتجات. والأنظمة المستخدمة للحصول على أسعار السوق المباشرة للمنتجات. والالتزام بتشريعات البنك المركزي السعودي. كما اطلعت الإجراءات التي تم وضعها لعمليات المبيعات والتداول والتي بدورها تشرح إجراءات العمل بطرق واضحة ومباشرة.

سابعاً: قرارات لجنة المراجعة والالتزام.

- خلال اجتماعات لجنة المراجعة والالتزام للعام 2021م، قامت اللجنة بالتوصية على عدد (76) قراراً. حيث تم إنجاز وتنفيذ (59) قرار منها، وجاري العمل على المتبقي وهي (17) قراراً.

ثامناً: رأي لجنة المراجعة والالتزام حول تقييم نظام الرقابة الداخلية عن العام المنتهي في 2021/12/13.

قام مصرف الراجحي خلال العام 2021م ببذل كافة الجهود الممكنة لضمان ملائمة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وذلك بما يتماشى مع المتطلبات الصادرة عن البنك المركزي السعودي. كما أن الأنشطة المنفذة خلال العام 2021م، والتي تضمنت مراجعة لكفاءة النظام الرقابي الداخلي من خلال أعمال المراجعة الداخلية والالتزام والمخاطر. هذا وقد أسهمت في تقديم تأكيدات معقولة لملائمة الضوابط الرقابية الداخلية المتبعة، بالإضافة لتأكيد وجود الانظمة والاجراءات اللازمة لتحديد وتقييم المخاطر العالية التي قد يواجهها المصرف وطريقة التعامل معها وكذلك سلامة تطبيقها، هذا ولم يتبين وجود نقاط ضعف جوهرية تؤثر على ملائمة نظام الرقابة الداخلية. وعليه وبناءً على نتائج أعمال تقييم نظام الرقابة الداخلية، فإن مصرف الراجحي لديه نظام رقابي داخلي كافي ويعمل بصورة ملائمة وتتم مراقبته وتعزيزه بشكل مستمر، علماً بأن أي نظام رقابة داخلية مهما بلغ مستوى تصميمه وفاعليته لا يمكن أن يوفر تأكيدات مطلقة.